

هناك مثل يعرف فيها انه تحصيل تلك الرسالة وتلقاها كخطاب الورد وطب الاداء بعينه
ولنه قصد تعلم هذه الرسالة او تعليمها او مطالعتها فالمراد بمن اراد اعم من امثال المتدين
وجزءا والارادة اعم من ان يكون للاشفاق والتبرك فيكون للاشفاق والتبرك بالنسبة
الى المتدي وللشكر فقط بالنسبة الى المتدي بناء على ان عرصة من التابف اشفاق
ولنه ومنه من المتدي اظها را لجمال شفقته عليها ولتفخيمه للمعنى اعم قصد ان
كانه قال ان المتدي عظيم بما فيها ومنه عنها واذا كان المتدي ايضا منقها بها
غيره وهذا ايضا خطاب لورد كذبه الضمير المستر رعاية المسيح ودفع المتوجه
اختصاصه من اراد بالمتدي بعينه حقيق وهذا القصد من المناظرة لا شك في
استحباب تحصيله ان يكون تحصيل ذلك الفهم مستحبا وانما التشك في وجوبه ان يكون
تحصيله واجبا كقاية العلة انه مما يبره الابهام عن الوجوب ويجوز ان يكون منصوبا
بالمصدرية بالتحقق في الكلام والعرض من هذا الكلام من غير الورد والظالمين
في تحصيل هذا الفهم وارادوا نشاطهم فيه قالوا في كفاية من قال بوجوب معرفة
مجادلات الفرق على الكفاية بقول هؤلاء ان هذا الفهم يعرف به كيفية المجادلات النتمى
يعنى من حكم بوجوب كيفية المجادلات للفرق الخالفين لما هي مجادلاتهم في وقت
مجادلاتهم اياتا لانها اعم وقد يشبه اذ العرض من الجدول الزام للضم واقناع من هو
قاصر عن معذبات البرهان يحكم بوجوب تحصيل ذلك الفرق في اصله ان وجوب
معرفة كيفية المجادلات لا يقتضي الفرق الخالفين والزامهم وجوب تحصيل هذا الفهم لا
هذا الفهم يعرف به كيفية المجادلات كما يعرف به كيفية المناظرة والا فلا فائدة على
الكفاية حال من المعرفة او من الوجوب او صفه المصدرية من احداهما ويجوز ان
يتعلق باحدهما على تقدير كونه فترقا لغيرهما في المناظرة في اللغة اما من النظرية
المشتركة من النظرية بمعنى الابصار والانتظار والفكر كقوله تعالى اوبنظروا في ملكوت
السموات او المفايد كقوله تعالى اوبنظروا في خلق الله والادب والادب والادب
امانة من الاول فلا تضره ولا وجد في المعنى الاصطلاحي وهو كلام محل من الخصم من لان
كلام منها نظير كلام الاخرى بصفة واحدة ايجابية كانت او سلبية وامانة من الثاني
فلا تضره ايضا صفة ولا وجد فيها اعني الخصم من لان كلا منهما يبرهن الاخر غالبا بناء على ان الفهم

تكون

تكون في غير واحد الباطن امانة من الثاني والبراهين كمناسبة الثاني وامانة من الثاني فاسم
في كمناسبة الاول او كمناسبة الثاني فاعرف في الفرق المدافعة مصدر من بارادفة
للمشاهدة بين الاثنين ولذا وجه التعريف بما سبق والمراد بالاشتمال والاشتمال بقرينة
التعريف وبها لا يتحققان الا بالانكشاف والمخاطفة ومعرفة كل حال الاخر فعلم من هذا ان
المدافعة احترازا عن المفارقة التي ليست فيها مدافعة سواء كان بالانكشاف او بالاشتمال
او بلا ذلك قال شمس حسين عليه السلام والكتابة في حكم التكم وايضا احترازا عن نظر المعلل
والمعلم في احد طرفي الحكم وايضا احترازا عما اذا عرف من رجل يسلم ثبوت الحكم ويتكلم
به واخر يمتنع في نفسه ويتكلم به ولا يعرف كل منهما حال الاخر وبالجملة ان المناظرة
تقتضي التكم والمخاطفة ومعرفة كل حال الاخر فيحصل بانقضاء الكل والبيض مع
صوره كذا قال الاستاذ المؤلف في خاصة طاش كبرى فكل واحد من الصور السبعة خارج
بالمدافعة ليظهر لطف بقصد ظهوره او لظهوره تدبر وهو اعم من قصد في يد
فقط اوسع قصد وفتح الغلظة في برخصه ومن قصده في برخصه فقط اوسع قصد
وفتح الغلظة يد ومن قصده مطلقا يعني سواء كان واقعا في يد او في برخصه
الا ان السلف بقصدون ظهوره على بلخصه دفعا لخطر النفس فظهر من هذا ان
قصد ظهور لطف لا يمنع ان يقصد مع شيء اخر لا يتناقض له فلا يرد عليه ان هذا التعريف
غير صادق على المناظرة انه يقصد فيها غلظة الفهم كما يقصد فيها ظهور لطف قال في كفاية
احترازا عن الجدول فانه المدافعة لا سواها لخصم ومعناه ان كلا من المجادلات يقصد
حفظ مقال سواء كان حقا او باطلا وبربره دم مقال خصمه سواء كان حقا او باطلا
انتهى فظهر ان الفرق بين الجدول والمناظرة باعتبار العرض فقط لكن قد عارفت
اعني دفع المسائل هو اليا دم للمؤمن بالمنع اما بطريق المطالبة او الابطال اما بطريق
ابطال الدليل او بطريق ابطال المدعى فظهر ان المدعى اعم من المطالبة والا بطلان يستعمل
المشروع في قوله للعقل هو لفظ لفظ للمؤمن بقاثة لحيه والقول اعم من المقصود والدليل
والمدعى ودفع الملل سواء بقى موقفا او انقلابا سائل اخر لا سائل والمراد من المدعى
والقول كرها فيما قبل عدل عن التعريف المشهور وهو النظر بالبصر من الجانبين سنة
النسبة بين المنسبين اظهارا للصواب لورود السؤال عليه بان غير صادق على المناظرة